

إدارة البحوث
فريق أبحاث الراجحي
Tel. +966 1 211 9370, research@alrajhi-capital.com

استمرار التفاؤل

هناك تفاؤل متزايد حول عافية الاقتصاد العالمي إذ تشير البيانات الاقتصادية إلى انتعاش مستمر في جميع أنحاء العالم. ويحظى تفاؤل المستثمرين بدعم من حقيقة أن الانتعاش واسع النطاق، ويظهر أكثر في قطاعي التصنيع والتجارة، مع تحسن معنويات قطاع الأعمال وقطاع المستهلكين، في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء. وبالإضافة إلى تحسن المعنويات والنظرة المستقبلية، فقد أدى النمو القوي في أرباح الشركات، إلى ارتفاع مؤشرات الأسهم الأمريكية والأوروبية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. ورغم أن ذلك لا يزال هناك مخاوف من إمكانية استمرار الانتعاش في ضوء حالات عدم اليقين السياسية وعلى صعيد الأنظمة، فإن انتصار مرشح الوسط الفرنسي، إيمانويل ماكرون في انتخابات الرئاسة الفرنسية، قد قلل من البدء في الأخذ بسياسات الحمائيين في أوروبا. وكانت المفوضية الأوروبية قد رفعت مؤخرًا تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بشكل طفيف إلى 1.7% (من 1.6%)، ويعزى ذلك إلى التحسن في الظروف الاقتصادية العالمية، مقرونة بانخفاض مستوى المخاطر السياسية في أوروبا. وقد أقيمت على تقديراتها لمعدل النمو لعام 2018، بدون تغيير. ويسير الاقتصاد الأمريكي أيضا على خطى الانتعاش مع تحقيق مكاسب مستمرة على صعيد التوظيف واستثمارات الأعمال، رغمًا عن أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول 2017 الذي بلغ 0.7% (الأبطأ في ثلاث سنوات) كان مخيبًا للتوقعات. وقد وصف بنك الاحتياطي الفدرالي، التباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول 2017، بأنه "مؤقت"، وعليه فقد أبقى على الاحتمالات مفتوحة لارتفاع سعر الفائدة في اجتماعه الذي سيعقد في شهر يونيو. إن مسار السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، يشير إلى مراحل مختلفة من الانتعاش، إذ يقوم بنك الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة تدريجياً، بينما يعمل البنك المركزي الأوروبي على المحافظة على سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى صفري مع استمراره في برنامجه الضخم لشراء الأصول. وعلى صعيد القارة الآسيوية، فقد سرعت الصين بعض الأنظمة من أجل تخفيف المخاطر المالية وقطاعات الأصول التي تسببت فيها سنوات من السياسات المتساهلة. إن المؤشرات الاقتصادية المشجعة التي برزت مؤخرًا، ربما تدعم إجراءات الحكومة الصينية الرامية إلى التشنج في الأنظمة. وفي الوقت ذاته، فقد تسارعت معدلات النشاط الاقتصادي في اليابان والهند، مدعومة بارتفاع طلبات الصادرات. بيد أن المخاطر الرئيسية للانتعاش الاقتصادي الحالي، تظل تكمن في تنفيذ إجراءات أصحاب سياسة الحمائية، وتزايد مستوى الدين الصيني، إلى جانب مخاطر انخفاض قيمة أصول النظام البنكي.

رفعت المفوضية الأوروبية تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو إلى 1.7%، مقارنة بتقديرات سابقة بلغت 1.6%. وفي ذات الوقت، تم خفض تقديرات معدل البطالة للمنطقة، إلى 9.4% و 8.9% لعامي 2017 و 2018، على التوالي، من 9.6% و 9.1%.

رفع بنك إنجلترا، في تقريره الربعي عن التضخم، تقديراته السنوية للتضخم لعام 2017، إلى 2.7%، من 2.4% سابقاً، ويعزى ذلك إلى ضعف الجنيه الاسترليني. وقد أضاف البنك المركزي، أن مستوى انفاق المستهلكين سوف يتأثر سلباً هذا العام بسبب ارتفاع أسعار المستهلكين وانخفاض الأجور.

ارتفع نشاط التصنيع العالمي للشهر الرابع عشر على التوالي، وذلك في شهر أبريل، كما أشار إلى ذلك مؤشر مديري المشتريات الصادر عن جي بي مورغان، إلى 52.8، ولكنه سجل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالشهر السابق (53.0)، بسبب الارتفاع بوتيرة أبطأ في الإنتاج وطلبات الشراء الجديدة.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للربع الأول 2017 (تقديرات أولية) بأبطأ معدل سنوي له في ثلاث سنوات، بلغ 0.7%، مقارنة بارتفاع بنسبة 2.1% على أساس سنوي في الربع الرابع 2016، نظراً لانخفاض مستوى انفاق المستهلكين نتيجة لمبيعات السيارات المنخفضة وانخفاض فواتير الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى. علاوة على ذلك، فقد أثر خفض الانفاق الحكومي وانفاق مؤسسات الأعمال، تأثيراً سلبياً أيضاً على الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الوقت ذاته، فقد أضافت الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية، عدداً من الوظائف أعلى من التوقعات في شهر أبريل 2017، بينما سجل معدل البطالة في أبريل 2017 أدنى قراءة له (+4.4% على أساس سنوي) منذ مايو 2007.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو للربع الأول 2017 (تقديرات أولية سريعة)، بنسبة 1.7% على أساس سنوي (+1.8% على أساس سنوي في الربع الرابع 2016)، بينما نما الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة للربع الأول 2017 (تقديرات أولية)، بنسبة 2.1% على أساس سنوي، أي بأعلى من الارتفاع الذي بلغت نسبته 1.9% على أساس سنوي في الربع الرابع 2016.

شهد مؤشر مديري المشتريات لنشاط التصنيع في الاقتصادات الآسيوية الرئيسية، ارتفاعاً في شهر أبريل 2017. علاوة على ذلك، ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي حول الافاق الاقتصادية المستقبلية للمنطقة، فإن النظرة المستقبلية للنمو الاقتصادي لمنطقة اسيا الباسيفيكية، لا يزال قوياً. وقد رفع الصندوق تقديراته للنمو الاقتصادي لهذه المنطقة لعام 2017 إلى 5.5%، من 5.4% سابقاً.



أفصاحات مهمة للأشخاص الأمريكيين

تم اعداد هذا التقرير البحثي من قبل شركة الراجحي المالية (الراجحي)، وهي شركة مرخصة لممارسة نشاطات الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية. وشركة الراجحي ليست وسيطاً مالياً مسلحاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً عليه، فإنها لا تخضع لقواعد الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بإعداد التقارير البحثية والمستقلة محلياً للبحوث. ويتم تقديم هذا التقرير البحثي، لتزويجه "للمستثمرين المؤسسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية"، اعتماداً على الاستثناء من التسجيل الذي توفره القاعدة 15c-6 من قانون تبادل الأوراق المالية الأمريكي لعام 1934 وتعديلاته ("قانون تبادل الأوراق المالية").

ويجب على أي جهة أمريكية متلقية لهذا التقرير البحثي وترغب في تنفيذ أي عملية لشراء أو بيع أوراق مالية أو أدوات مالية مرتبطة بها بناءً على المعلومات المقدمة في هذا التقرير البحثي، يجب عليها أن تدرك ذلك، فقط من خلال مؤسسة روزنبلات سكويربيتز انكوربوريشن. Rosenblatt Securities Inc. وعنوانها، 20 Broad Street 26th Floor, New York NY 10005. وهي وسيط متعامل مسجل في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يسمح، تحت أي ظرف من الظروف، لأي متلق لهذا التقرير البحثي، تنفيذ أي عملية لشراء أو بيع أوراق مالية أو أدوات مالية مرتبطة بها، من خلال الراجحي. ونقل مؤسسة روزنبلات سكويربيتز انكوربوريشن، تحمل المسؤولية المتعلقة بمحتويات هذا التقرير البحثي، وفقاً للشروط الموضحة أدناه، في حالة تسليم هذا التقرير لشخص أمريكي لا يكون مستثمراً موسيقياً أمريكياً رئيسياً.

إن المحلل الذي يظهر اسمه في هذا التقرير البحثي، غير مسجل أو مؤهل كمحلل باحث لدى هيئة تنظيم الأوراق المالية والبورصات الأمريكية FINRA وربما لا يكون شخصاً مرتبطاً بمؤسسة روزنبلات سكويربيتز انكوربوريشن، وبناءً عليه، فإنه ربما لا يخضع للقيود المعمول بها بموجب قواعد هيئة تنظيم الأوراق المالية والبورصات الأمريكية FINRA المتعلقة بإقامة اتصالات مع شركة تابعة أو الظهور في وسائل الإعلام والتداول في أوراق مالية تكون في حساب محلل باحث.

الملكية وتضارب المصالح الجوهري

لا تملك مؤسسة روزنبلات سكويربيتز انكوربوريشن، أو شركاتها التابعة، "ملكية منفعة"، كما هو محدد وفقاً للقسم 13(d) من قانون تبادل الأوراق المالية، 61% أو أكثر من أوراق الملكية (الأسهم) equity securities المذكورة في التقرير. ويمكن أن يكون لدى مؤسسة روزنبلات سكويربيتز انكوربوريشن أو شركاتها التابعة أو موظفيها أو مديريها أو العاملين لديها، مصالح أو مراكز استثمارية مغطاة long positions أو مراكز استثمارية مكشوفة short positions، كما يمكن أن يقوموا في أي وقت من الأوقات بعمليات شراء أو بيع بصفة أصيل أو وكيل للأوراق المالية المشار إليها في هذه الوثيقة. إن مؤسسة روزنبلات سكويربيتز انكوربوريشن ليست لديها أي دراية بأي تضارب مصالح جوهري حتى تاريخ هذا المنشور أو النشر.

نشاطات التعويض والمصرفية الاستثمارية

لم تقم مؤسسة روزنبلات سكويربيتز انكوربوريشن، أو أي شركة تابعة لها، بإجراء أو المشاركة في إدارة طرح عام للاكتتاب في أوراق مالية للشركة التابعة خلال الاثني عشر (12) شهراً الماضية، كما أنها لم تتلقى تعويضاً نظير قيامها بنشاطات مصرفية استثمارية من الشركة التابعة خلال الاثني عشر (12) شهراً الماضية، ولا يتوقع أن تستلم هي أو أي شركة تابعة لها، أو تعزز البحث عن تعويض مقابل خدمات مصرفية استثمارية من الشركة خلال الأشهر الثلاثة التالية.

أفصاحات إضافية

إن هذا التقرير البحثي متاح للتوزيع بحفظ تحت الظروف التي يمكن أن يسمح بها القانون المعمول به. ولا يتعلق هذا التقرير البحثي بالأهداف الاستثمارية المحددة أو المؤسسات المالية أو الاحتياجات الخاصة بأي متلق محدد، حتى لو تم إرساله إلى متلق وحيد لهذا التقرير. إن هذا التقرير البحثي ليس مضموناً أن يكون بياناً كاملاً أو ملخصاً لأي أوراق مالية أو أسواق أو تقارير أو تطورات، حسب ما هو مشار إليه في هذا التقرير البحثي. وسوف لن يكون هناك أي التزام أو مسؤولية على أي من الراجحي أو أي من مدراءها أو موظفيها أو العاملين لديها أو وكلائها، إن كان مشهود، عن أي خطأ أو عدم دقة أو عدم اكتمال يتعلق بحقيقة أو رأي متضمن في هذا التقرير البحثي، أو عدم اهتمام في اعداد أو نشر هذا التقرير البحثي، أو أي خسائر أو أضرار ربما تنشأ من استخدام هذا التقرير البحثي.

وربما تعتمد الراجحي، على حواجز معلومات information barriers، مثل "الجدران الصينية Chinese Walls" للسيطرة على تدفق المعلومات في ما بين مجالات أو وحدات أو أقسام أو مجموعات أو الشركات التابعة للراجحي.

إن الاستثمار في أي أوراق مالية غير أمريكية أو في أدوات مالية مرتبطة بها (يشمل ذلك إيصالات ايداع الأوراق المالية ADRs) التي تم نقاشها في هذا التقرير البحثي، ربما يظهر مخاطر معينة ذلك لأن الأوراق المالية الخاصة بجهات اصدار غير أمريكية، ربما لا تكون مسجلة لدى، أو ربما تكون خاضعة لأنظمة، هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. ويمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بمثل هذه الأوراق المالية غير الأمريكية أو الأدوات المالية ذات الصلة، محدودة. وربما لا تكون الشركات الأجنبية، خاضعة لمعايير المراجعة ورفع التقارير والمطالعات التنظيمية التي يمكن مقارنتها بتلك المعمول بها داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قيمة أي استثمار أو دخل متحقق من أي أدوات مالية مرتبطة بها، تم نقاشها في هذا التقرير البحثي، ويعلمه غير الدولار الأمريكي، تكون خاضعة لتقلبات أسعار صرف العملات التي ربما يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على قيمة أو الربح المتوقع من تلك الأوراق المالية أو الأدوات المالية المرتبطة بها.

إن الأداء الماضي، ليس بالضرورة أن يكون دليلاً ومرشداً للأداء المستقبلي، كما أن شركة الراجحي المالية لا تقدم تعديلاً أو ضماناً، صريحاً أو ضمنيماً، في ما يتعلق بالأداء المستقبلي. وقد يتبدد الربح من الاستثمارات تشبهاً كذلك، فإن سعر أو قيمة الاستثمارات التي يرتبط بها هذا التقرير البحثي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ربما يهبط أو يرتفع بشكل مغاير لمصالح المستثمرين. وقد تصبح أي توصية أو رأي متضمن في هذا التقرير البحثي، قديمة نتيجة للتغيرات التي تحدث في البيئة التي تعمل فيها الجهة المصدرة للأوراق المالية التي تخضع للتدليل، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على التقديرات والتنبؤات والافتراضات ومنهجية التقييم المستخدمة في هذا التقرير.

ولا يسمح بنسخ أو إرسال أو استخراج نسخ طبع الأصل، لأي جزء من محتويات هذا التقرير البحثي، بأي شكل أو بأي طريقة، بدون الموافقة الخطية المسبقة من شركة الراجحي، كما أن الراجحي لا تقبل أي مسؤولية إيا كان نوعها، عن الأفعال التي تصدر عن الغير، في ما يتعلق بهذا الموضوع. لقد تم اعداد وثيقة البحث هذه، بواسطة شركة الراجحي المالية ("الراجحي المالية") ومقرها الرياض، المملكة العربية السعودية. وقد تم اعدادها ليتم استخدامها استخداماً عاماً بواسطة عملاء الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الاصحاح عنها، كلياً أو جزئياً، أو بأي شكل أو طريقة، بدون الموافقة المكتوبة الصريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلامكم واستعراضكم لهذه الوثيقة البحثية، يمثل موافقتكم على عدم إعادة توزيع أو إرسال أو الاصحاح لأخريين عن المحتويات أو الآراء أو الملخصات أو المعلومات التي تشتمل عليها هذا الوثيقة، قبل أن يتم الاصحاح بشكل عام، عن هذه المعلومات من قبل شركة الراجحي المالية. لقد تم الحصول على المعلومات التي تشتمل عليها هذه الوثيقة، من مصادر عامة متوقعة يعتقد بأنها موثوقة، ولكننا لا نضمن دقتها. إن شركة الراجحي المالية لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية)، في ما يتعلق بالبيانات والمعلومات المقدمة، كما أن شركة الراجحي المالية، لا تعتمد بأن محتويات هذه الوثيقة من المعلومات مكتملة، أو خالية من أي أخطاء، أو أنها غير مضللة، أو أنها مناسبة لأي غرض محدد. وتوفر وثيقة البحث هذه معلومات عامة فقط. ولا تشكل المعلومات أو أي رأي معر عنه، عرضاً أو دعوة لعمد أو تقديم عرض، لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو منتجات استثمارية أخرى ترتبط بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. ولا يقصد منها تقديم نصيحة بشأن الاستثمار الشخصي كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع المالي والاحتياجات الخاصة بأي شخص معين ربما يحصل على هذه الوثيقة.

وينبغي على المستثمرين البحث عن الاستشارة المالية أو القانونية أو الخاصة بالضرائب، في ما يتعلق بملامحة الاستثمار في أي أوراق مالية أو الاستثمارات الأخرى أو الاستثمارات الاستثمارية التي تم نقاشها أو التوصية بها في هذه الوثيقة البحثية، كما يجب عليهم أن يفهموا أن البيانات أو الإفادات المتعلقة بالفرض المستقبلية ربما لا تتحقق. وينبغي على المستثمرين أن ينتبهوا إلى أن الربح المتوقع من تلك الأوراق المالية أو الاستثمارات الأخرى، إذا وجد، قد يتذبذب وأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات ربما يرتفع أو يهبط ويمكن أن يكون للتقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات تأثيرات عكسية على قيمة أو سعر أو الربح المتوقع من، استثمارات محددة. ووفقاً لذلك، ربما يحصل المستثمرون على مبالغ أقل من أصل المبالغ التي استثماروها. وربما يكون للراجحي المالية أو لموظفيها أو لواحد أو أكثر من شركاتها التابعة (يشمل ذلك محلي البحوث)، مصلحة مالية في الأوراق المالية للمصدر (المصدرين) أو في استثمارات ذات صلة، بما في ذلك المراكز المغطاة أو المراكز المكشوفة في الأوراق المالية أو الضمانات أو حقوق الخيارات المستقبلية أو عقود الخيار أو المشتقات المالية أو الأدوات المالية الاستثمارية الأخرى. وربما تقوم شركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها، من وقت لآخر، بأعمال مصرفية استثمارية أو خدمات أخرى، لجذب أعمال مصرفية استثمارية أو أعمال أخرى من، أي شركة جرى ذكرها في هذه الوثيقة البحثية. وسوف لن تكون الراجحي المالية، وكذلك شركاتها التابعة وموظفيها، خاضعة لأي خسائر أو أضرار، مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية، قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن أي استخدام للمعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة البحثية.

إن وثيقة البحث هذه، وأي توصيات تشتمل عليها، تخضع للتغيير بدون إخطار مسبق. ولا تتحمل شركة الراجحي المالية لية مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في وثيقة البحث هذه. كما لا يسمح أيضاً بتغيير أو اصدار نسخة طبع الأصل أو إرسال أو توزيع، كل أو أي جزء من وثيقة البحث هذه، بأي شكل أو بأي وسيلة. وهذه الوثيقة البحثية، غير موجهة إلى، أو يعزى توزيعها إلى، أو استخدامها بواسطة، أي شخص أو كيان يكون مواظاً أو يقم في أو يقع مقره في أي مركز أو ولاية أو دولة أو أي اختصاص تشريعي آخر، يكون فيها هذا التوزيع أو النشر أو توفير الوثيقة أو استخدامها، مخالفاً للقانون، أو ربما يجعل الراجحي المالية أو أي واحدة من شركاتها التابعة، عرضة لأي متطلبات تسجيل أو ترخيص في إطار ذلك الاختصاص التشريعي.



إخلاء المسؤولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية"، الرياض، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها، كليا أو جزئيا، أو بأي شكل أو طريقة، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإطلاع عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الواردة في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات، إن وجد، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسؤولين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محلي البحث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بإداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها، لا تكون مسؤولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو استخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.



للاتصال

للاتصال

مازن السديري

مدير إدارة الأبحاث

هاتف: +966 11 211 9449

البريد الإلكتروني: alsudairim@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية

إدارة البحوث

طريق الملك فهد، المكتب الرئيسي

ص ب 5561 الرياض 11432

المملكة العربية السعودية

بريد الكتروني:

research@alrajhi-capital.com

www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم 07068/37